وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

المحاضرة السادسة

أهمية الموارد البشرية

م .د . إسراء حاتم امين

تلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية، كون الإنسان غاية التنمية ووسيلتها. إذ أن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى المعيشة للإنسان طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي، الذي ينعكس بشكل إيجابي على مجمل حياة المال من تعليم صحة، وخدمات أما كون الإنسان وسيلة للتنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني .

إن نظرية التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل تراكم رأس المال، النمو السكاني، اكتشاف موارد جديدة ثم التقدم التكنولوجي، لذا فأن الموارد البشرية يظهر أثرها واضحاً من خلال كون تراكم رأس المال هو نتيجة لجهود سبق وأن بذلها الإنسان في الماضي، وأن نمو السكان هو الأساس في نمو الموارد البشرية وكذلك التقدم التكنولوجي هو نتيجة لتطور معرفة الإنسان وتنامي قدراته ومهاراته، لذا فأن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تستخدم في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات بطريقة أفضل وبكفاءة عالية.

ن التخطيط للموارد لبشرية ينبغي أن يهتم بأعداد الأيدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن المناسبة وفقاً لمتطلبات الخطة التنموية للبلدان، إذ أن عملية التنمية الاقتصادية تعتمد كثيراً على خلق قوة العمل المجهزة بالمهارات الفنية الضرورية للإنتاج الصناعي الحديث الذي يعتبر جوهر التنمية الاقتصادية.

تعني البلدان النامية من إغفال واضح لأهمية الموارد البشرية ولأهمية الاستثمار في هذه الموارد، والذي يعد ضرورياً جداً لتحقيق عملية التنمية، ويعود السبب في ذلك إلى:

1- الحجم السكاني:

إن وجود مساحة واسعة من الأرض تتوفر فيها موارد طبيعية لا تعني شيء من الناحية الاقتصادية ، إذا لم يكن فيها عدد من السكان يكفي لاستثمار تلك الموارد الطبيعية المتاحة، ومهما تقدمت التكنولوجيا فأن من يحركها هو الإنسان، كما وأن أبسط الحرف التي يزاولها الإنسان لغرض سد حاجاته الحياتية هي الزراعية، والزراعة وإذا كانت تعتمد على الطريقة البدائية فأنها تحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة وهذا ما تحتاجه البلدان المتخلفة أو البلدان النامية للانطلاق

بعملية التنمية. فضلاً عن أهمية السكان في النواحي الأخرى مثل سياسة ملئ الفراغ من الناحية السياسية والاستراتيجية، إذ أن وجود مساحة من الأرض غير مأهولة بالسكان يعتبر خللاً من الناحية الإستراتيجية والعسكرية للبلدان النامية، وبعكس ذلك ينطبق على بلدان التي تعاني من كثافة سكانية عالية لا تنسجم مع ما موجود فيها من إمكانيات طبيعية. إن قلة السكان في بلد غني بالموارد الطبيعية يعني ضعف القدرة الاقتصادية لذلك ، البلد كما أن زيادة السكان غير المنتجة مع موارد البلد الطبيعية تعني هي الأخرى ضعف في مستوى المعيشة بسبب ضالة حصة الفرد الواحد من الناتج القومي، أما إذا توافقت الكثافة السكانية مع الموارد الطبيعية فأن ذلك يعني وجود الأساس الأفضل لعملية التنمية

2- نمو السكان:

إن معرفة معدل النمو السكاني أمر مهم للباحث في الدراسات السكانية تقدير الحاجة لمتطلبات الحياة في المستقبل يعتمد على ذلك، والمعروف أن السكان غير العاملين ، وهما النمو الطبيعي ويعني الفرق بين الولادات والوفيات وهذا نسمية بالنمو الطبيعي، فضلاً عن النمو الغير طبيعي المتمثلة بالهجرة الداخلة الخارجة في البلد أو الإقليم. وهنا تبرز مشكلة أن أغلب البلدان النامية لا تعتمد سياسة تحديد النسل بسبب التقاليد الاجتماعية والمحددات الدينية لمعرفة معدل النمو السكاني السنوي عادة ما تعتمد معادلة النمو السكاني المركب وهي:

- $Pn=Po\ (1+R)1$
- Pn= حجم السكان في التعداد السكاني الأخير
- Po =حجم السكان في التعداد السكاني السابق
- R= معدل النمو السكاني للفترة بين التعدادين
- N=عدد السنوات بين التعدادين

ومن المعلوم أنه بالإمكان استخدام نفس المعادلة لتقدير الحجم السكاني المتوقع في المستقبل وفي هذه الحالة يكون pn يمثل سنة الهدف Po يمثل سنة الأساس .

إن معرفة الحجم السكاني المتوقع شيء مهم في وضع الخطط المستقبلية لعمليات التنمية، إذ بموجب ذلك يمكن تقدير الحاجة المستقبلية للسكن والتعليم والصحة ومختلف والخدمات الأخرى، وكذلك يمكن معرفة حجم الأيدي العاملة في المستقبل.

1. التوزيع الجغرافي للسكان: إن التوزيع الجغرافي المتجانس للسكان في –مساحة البلد أو الإقليم ذو أهمية كبيرة من الناحية التخطيطية والتوجهات التنموية لأنه يحقق
2. إمكانية الاستثمار الأمثل لموارد البيئة الطبيعية بشكل متوازن في جميع أجزاء الإقليم.
3. يحقق حالة من الاستقرار السكاني
4. يحقق العدالة في توزيع الخدمات العامة والخدمات المجتمعية.
5. تقلل من تكاليف إيصال الخدمات بكافة أشكالها.
6. سهولة التواصل الحضاري بين أجزاء الإقليم وخاصة إذا كانت هناك شبكة من طرق المواصلات.

بعكس ذلك إذا كان التوزيع الجغرافي للسكان يمتاز بتركز في مناطق دون أخرى كما هو الحال في البلدان العربية التي تمتاز بوجود مساحات واسعة من الصحاري فأن السكان يتمركزون على طول مجاري الأنهار أو في السهول الساحلية وفي مثل هذه الحالة تتطلب العمليات التخطيطية إلى وضع برامج لإيجاد مناطق جذب سكاني عن طريق إيصال المياه إلى أجزاء من المناطق الصحراوية أو استثمار وجود الواحات الصحراوية لخلق بؤر استيطانية، أو إيجاد أقطاب صناعية نامية في تلك المناطق تحقق جذب سكاني.

3–التركيب الجنسي للسكان

إن التركيب الجنسي للسكان يعطي مؤشر أساسي للاتجاه الديموغرافي، إذ أن عدم التوازن بين الإناث والذكور وخاصة في فئة العمر 14–45 سنة وخاصة للإناث يؤثر في معدل الخصوبة العامة، أو أن زيادة الوزن النسبي للشباب والكهول يؤديان إلى زيادة عدد العاملين أو نقصانهم. إن أي خلل في التركيب العمري للجنس له تأثيرات اجتماعية تنعكس على الحياة العامة للسكان وتتطلب إلى إجراءات تنموية في المجال الاجتماعي.

4-التركيب العمري للسكان

من خلال ملاحظة الهرم السكاني للبلدان المختلفة يمكن التعرف على وجود أشكال مختلفة من المشاكل في التركيبة العمرية للسكان، ففي البلدان المتقدمة يعاني الهرم السكاني فيها من وجود قاعدة عريضة لكبار السن (الكهولة) بينما تكون القاعدة الصغار السن قليلة، وبعكس ذلك نجد أن قاعدة الهرم التي تمثل صغار السن عريضة بسبب حجم الولادات العالي وخاصة في البلدان الإسلامية التي يحرم فيها تحديد النسل، هذه القاعدة تبدأ بالضيق في الفئات العمرية بعد الولادة بسبب زيادة عدد الوفيات للأطفال لأسباب تتعلق بالمستوى الصحي والاقتصادي للسكان.

ومن خلال التعرف على التركيبة العمرية للسكان يمكن معرفة حجم السكان الذين هم في سن العمل والذي يحدد بعمر 15-65 في بعض البلدان، وهذا أمر مهم في حالة وضع برامج تنموية للأقاليم، إذ يتطلب الأمر معرفة حجم الأيدي العاملة، من ناحية تنموية أخرى يمكن التخطيط لتطوير التعليم من خلال معرفة التركيب العمري للسكان ففي دراسة أجريت في العراق لتقدير حاجة إقليم محافظة الأنبار من المدارس الابتدائية ، فمن خلال اعتماد نظام التعليم الإلزامي فأن الأطفال الذين هم في سن الابتدائية هم من أعمار 6-12 سنة ومن خلال الهرم السكاني تبين بأنهم يشكلون نسبة 15% من حجم السكان وبناء على ذلك تم حساب حاجة الإقليم من المدارس وعدد الصفوف والحاجة إلى المدرسين من خلال تطبيق المعايير الخاصة بذلك والتي تشير إلى أن حجم الصف الدراسي المثالي يفترض أن لا يتعدى عدد التلاميذ فيه عن 25 تلميذ ، وان المدرسة المثالية يفترض ان لا يتكرر فيها عدد الشعبة فيها عن شعبتين لكل مرحلة وهذا يعني أن عدد الطلبة المثالي في المدرسة الابتدائية التي تكون فيها سنة مراحل: 12 صف • 25 تلميذ – 300 تلميذ وهذا يمثل الحد الأعلى لحجم الطلبة في المدرسة ، وهكذا يمكن تقدير الحاجة إلى المدارس في أي إقليم إذا ما كانت خصائصه الديمغرافية تتشابه مع هذه الحالة الدراسية **(الدليمي، محمد دلف ، التخطيط للإسكان1997الحضري)**.

5- التركيب النوعي (البيئي)

عندما نتكلم عن التركيب البيئي للسكان فإننا نقصد به توزيع السكان الحضر والريف والسكان البدو إن وجد، وهذا أمر مهم عندما يتم التخطيط للتنمية على المستوى القريب والبعيد. فإذا كان السكان البدو قد ارتبطت حياتهم الاقتصادية بتربية الحيوان والتنقل من مكان إلى آخر تبعاً لتوفر الكلأ لحيواناتهم، فأن سكان الريف ارتبطت حياتهم الاقتصادية بالزراعة وتربية الحيوان أحياناً، بينما سكان الحضر فحياتهم الاقتصادية تعتمد على الخدمات والتجارة والصناعة.

يواجه الباحثون ومنهم الجغرافيون عند دراسة التوزيع البيئي مشكلة كيفية التمييز بين السكان الريف والحضر، بالرغم من وجود عدد من المعايير العلمية منها المهنة، وحجم السكان والمظهر العام للعمران واستعمالات الأرض المختلفة. والمستوى الحضاري وغيرها من المعايير، ولكن تختلف الدول في معايير تحديد المدينة والقرية، بعض الدول تعتمد على معيار حجم السكان على سبيل المثال تصبح المستقرات التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 2000 نسمة مركزاً حضرياً في فرنسا وفي سوريا 20000 نسمة وفي مصر 5000 نسمة وفي الهند 10000 نسمة شرط يتوفر فيها خدمات الماء والكهرباء، بينما تعتمد بعض الدول المعيار الإداري كما هو الحال في العراق فالمستقرات البشرية التي يصدر فيها أمراً إداري من قبل السلطات العليا كونها مركز ناحية أو مركز فضاء أو مركز محافظة تصبح مركزاً حضرياً بغض النظر عن حجم السكان، وبما أن الباحثين عادة ما يستخدمون الإحصاءات الرسمية فهنا تظهر المشكلة في تباين المعايير بين الدول تجعل المقارنة بين الدول أمراً غير دقيق من الناحية العلمية.

ان نسبة السكان للريف والحضر تعتلي مؤشرة على درجة التحضر والتقدم في المجال التكنولوجي وخاصة المجال الزراعي، تبلغ نسبة السكان الريف في الولايات المتحدة الأمريكية بحدود 19,5% بينما في العراق 33% وفي سوريا 49.5% عام 2004 حسب ما جاء به تقرير التنمية البشرية لعام 2006 ، وهذا يعطي مؤشراً الإمكانية استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة مع محدوديتها في البلدان النامية، وعليه فأن أي برنامج تنموي في الدول النامية يفترض أن يحدد التوزيع البيئي للسكان الذي يفترض أن يكون عليه والذي يفترض أن يكون متوازنا مع درجة التقدم التكنولوجي ودرجة التحضر للإقليم أو البلد .

6- التركيب العلمي والثقافي للسكان:

التعليم واحد من أهم مؤشرات لتقدم الأمم وتحضرها ، فالمجتمع المتعلم تكون فيه إنتاجية الفرد مرتفعة أكثر بكثير من المجتمعات غير المتعلمة ، وكما أن التعليم واحد من الخصائص البشرية التي تساعد على إحداث تنمية اقتصادية في البلدان فأنه يجب أن يكون واحد من أهداف التنمية البشرية، وتحتاج الدول إلى وضع برامج للتعليم بكافة مراحله مع التركيز على أهمية البحث العلمي الذي هو أساس في التطور التكنولوجي.

إن عملية وضع برامج تنموية للموارد البشرية تتطلب معرفة للتركيب العلمي والثقافي للسكان من خلال إجراء إحصاءات دقيقة خلال التعدادات السكانية تعطى مؤشرات رقمية عن نسبة المتعلمين في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ونسبة حاملي الشهادات العليا إلى عدد السكان ونسبة التقنيين من الحرفيين.

وسائل تنمية الموارد البشرية وأهدافها:

إن من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية تتمثل في التعلم العام، ثم التنمية الإدارية والتدريب المهني وهذه الوسائل تختلف في إجراءات تنفيذها حسب الاستراتيجيات التي تضعها الدول المختلفة وإمكانيتها المالية.

إن الأهداف من تنمية القوى البشرية تتمثل في:

1. تأمين الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وتأمين حاجة جميع فروع النشاطات . الاقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية.
2. 2. رفع إنتاجية الفرد إذ أن رفع المستوى التعليمي والثقافي والتدريب المهني كفيل بزيادة إنتاجية وحدة العمل في جميع القطاعات الاقتصادية.
3. تأمين رفع إنتاجية العمل بوتيرة أسرع من ارتفاع معدلات الأجور وهذا يؤمن مردودات اقتصادية عالية في القطاعات الاقتصادية ويدفع إلى استمراريتها وتطورها.
4. تأمين التطور المستمر للمستوى المعاشي للعاملين من خلال منح الحوار التشجيعية للعمال مما يؤدي إلى اندفاعهم للعمل ويزيد من مستوى . الصد والمعاشي لعوائلهم.